المعهد القومى للملكية الفكرية
The National Institute of Intellectual Property
Helwan University, Egypt

المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار

دورية نصف سنوية محكمة يصدرها

المعهد القومي للملكية الفكرية

جامعة حلوان

العدد الرابع
يوليو ٢٠٢١

.

الهدف من المجلة:

تهدف المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار إلى نشر البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية فى مجال الملكية الفكرية بشقيها الصناعي والأدبي والفني وعلاقتها بإدارة الابتكار والتنمية المستدامة من كافة النواحي القانونية والاقتصادية والادارية والعلمية والأدبية والفنية.

ضوابط عامة:

- تعبر كافة الدراسات والبحوث والمقالات عن رأى مؤلفيها ويأتي ترتيبها بالمجلة وفقا لإعتبارات فنية لا علاقة لها بالقيمة العلمية لأى منها.
- تنشر المقالات غير المحكمة (أوراق العمل) فى زاوية خاصة في المجلة.
- تنشر المجلة مراجعات وعروض الكتب الجديدة والدوريات.
- تنشر المجلة التقارير والبحوث والدراسات الملقاه في مؤتمرات ومنتديات علمية والنشاطات الأكاديمية في مجال تخصصها دونما تحكيم في أعداد خاصة من المجلة.
- يمكن الاقتباس من بعض مواد المجلة بشرط الاشارة إلى المصدر.
- تنشر المجلة الأوراق البحثية للطلاب المسجلين لدرجتى الماجستير والدكتوراه.
- تصدر المجلة محكمة ودورية نصف سنوية.

ألية النشر فى المجلة:

- تقبل المجلة كافة البحوث والدراسات التطبيقية والأكاديمية في مجال حقوق الملكية الفكرية بكافة جوانبها القانونية والتقنية والاقتصادية والادارية والاجتماعية والثقافية والفنية.
- تقبل البحوث باللغات (العربية والانجليزية والفرنسية).
- تنشر المجلة ملخصات الرسائل العلمية الجديدة، وتعامل معاملة أوراق العمل.
- يجب أن يلتزم الباحث بعدم إرسال بحثه إلى جهة أخرى حتى يأتيه رد المجلة.
- يجب أن يلتزم الباحث بإتباع الأسس العلمية السليمة في بحثه.
- يجب أن يرسل الباحث بحثه إلى المجلة من ثلاثة نسخ مطبوعة، وملخص باللغة العربية أو الانجليزية أو الفرنسية، فى حدود ٨ ـ ١٢ سطر، ويجب أن تكون الرسوم البيانية والإيضاحية مطبوعة وواضحة، بالإضافة إلى نسخة إلكترونية Soft Copy، ونوع الخط Romanes Times New ١٤ للعربى، و١٢ للانجليزي على B5 (ورق نصف ثمانيات) على البريد الالكتروني: ymgad@niip.edi.eg
- ترسل البحوث إلى محكمين متخصصين وتحكم بسرية تامة.
- في حالة قبول البحث للنشر، يلتزم الباحث بتعديله ليتناسب مع مقترحات المحكمين، وأسلوب النشر بالمجلة.

.

مجلس إدارة تحرير المجلة	
أ.د. ياسر محمد جاد الله محمود	أستاذ الاقتصاد والملكية الفكرية وعميد المعهد القومي للملكية الفكرية (بالتكليف) - رئيس تحرير المجلة
أ.د. أحمد عبد الكريم سلامة	أستاذ القانون الدولي الخاص بكلية الحقوق بجامعة حلوان والمستشار العلمي للمعهد - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
أ.د. وكيل المعهد للدراسات العليا والبحوث	سكرتير تحرير المجلة
أ.د. جلال عبد الحميد عبد اللاه	أستاذ الهندسة الانشائية بكلية الهندسة بالمطرية بجامعة حلوان - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
أ.د. هناء محمد الحسيني	أستاذ علوم الأطعمة بكلية الاقتصاد المنزلي بجامعة حلوان - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
أ.د. وزير مفوض/ مها بخيت محمد زكي	مدير إدارة الملكية الفكرية والتنافسية بجامعة الدول العربية - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
اللواء أ.د. عبد القدوس عبد الرزاق العبيدلي	رئيس مجلس إدارة جمعية الامارات للملكية الفكرية - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
Prof Dr. Alexander Peukert	أستاذ القانون المدنى بجامعة جوته فرانكفورت أم ماين – ألمانيا - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
Prof Dr. Andrew Griffiths	أستاذ القانون التجارى بجامعة نيو كاسل - بريطانيا - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة

المراسلات

ترسل البحوث إلى رئيس تحرير المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار بجامعة حلوان
جامعة حلوان - ٤ شارع كمال الدين صلاح - أمام السفارة الأمريكية بالقاهرة -جاردن سيتى
ص.ب: ١١٤٦١ جاردن سيتي
ت: ٠٢٠٢ ٢٥٤٨١٠٥٠ + محمول: ٠٢٠١٠٠٠٣٠٠٥٤٨ + ف: ٠٢٠٢ ٢٧٩٤٩٢٣٠ +
http://www.helwan.edu.eg/niip/
ymgad@niip.edu.eg

.

مدى ملائمة البنية التحتية في مصر لتبني استراتيجية قومية للملكية الفكرية

عمرو زغلول فهمي العراقي

مدى ملائمة البنية التحتية في مصر لتبني استراتيجية قومية للملكية الفكرية

عمرو زغلول فهمي العراقي

المقدمة:

تعزز الملكية الفكرية من قدرة الدولة على تطوير المنشآت وتنافسيتها في البلدان النامية وتطوير القدرة البشرية للمجتمعات الساعية لتعزيز موقعها على خريطة العالم الاقتصادية، وهي مفتاح مصر للصعود على منحنى التقدم التكنولوجي وتحقيق مستويات أعلى من النمو الاقتصادية. وتشير الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية إلي مجموعة التدابير التي تضعها الحكومات لتشجيع الملكية الفكرية وتطويرها وإدارتها وحمايتها بفعالية على الصعيد الوطني.

ولكن يبقي السؤال هو: هل الدولة المصرية مستعدة لتبني استراتيجية قومية للملكية الفكرية؟

الإجابة على هذا التساؤل يكون من خلال البحث في العديد من المناحي، بل أننا نحتاج للبحث في كل ما يتعلق بمقومات قيام الدولة من الأساس لما للملكية الفكرية من اتصال مباشر وغير مباشر بكل تلك المقومات.

مشكلة البحث:

تلعب الملكية الفكرية دوراً مهماً في النهوض بالأمم وتحقيق نهضة شاملة في كل المجالات وخاصةً بالنسبة للدول النامية والتي تحاول اللحاق بركب التقدم. ولكن هل تستطيع كل الدول تبني استراتيجية للملكية الفكرية تضمن من خلالها أن يكون لمجال الملكية الفكرية الفعالية والنفاذ الكافيين لتحقيق تلك النهضة المنشودة؟ بالتأكيد فإن الإجابة تكون بالنفي، وذلك لوجود إشتراطات خاصة ينبغي للدول الراغبة في تحقيق ذلك الهدف أن تمتلك الحد الأدني منها حتي تستطيع تنفيذها ويكون لها الناتج المنشود.

ويعتبر هذا الأمر حديث الساعة في المجتمع المصري نظراً لما هو ملموس من توجه الدولة للرغبة في تحقيق النهضة الشاملة واللحاق بركب الدول المتطورة لتعويض سنوات الجمود التي قد ولت ،وذلك في ظل افصاح الدولة صراحةً عن الرغبة في الإعتماد علي الملكية الفكرية.

فهل تمتلك الدولة المصرية المقومات الكافية لتبني تلك الإستراتيجية المنشودة ومن ثم تحقيق النهضة المنشودة برعاية مجال الملكية الفكرية؟

أهداف البحث:

- التعرف علي مفهوم الاستراتيجية القومية للملكية الفكرية.
- معرفة مدي أهمية تبني استراتيجية قومية للملكية الفكرية ودورها في تحقيق النهضة الشاملة.
- الوقوف علي أهم العوامل التي تمتلكها مصر لتمكنها من تنفيذ استراتيجية قومية للملكية الفكرية.

–تهيئة بيئة تدعم الابتكار والتطوير وتشجّعهما مما يؤدي لزيادة كفاءة المنتجات الوطنية، وبالتالي تشجيع الصناعة المصرية.

–

المقصود بالاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية

هي مجموعة من التدابير التي تضعها الحكومات لتشجيع الملكية الفكرية وتطويرها وإدارتها وحمايتها بفعالية على الصعيد الوطني، وتعَد الاستراتيجية الوطنية وثيقة شاملة تبين الصِلات بمختلف المجالات السياسية لضمان التنسيق الفعال مع سائر الأنشطة.

أهمية الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية:

تساعد الملكية الفكرية على زيادة قدرة الدولة على تطوير المنشآت في البلدان النامية ودفع عجلة التطور للدول الساعية لتعزيز موقعها على خريطة العالم الاقتصادية وتقوية تنافسيتها. ووضع الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية يعزز من قدرة الدولة على توليد أصول أقتصادية قيمة، حيث أن كل دولة تمتلك ثروة في شكل رأس مال بشري؛ وأعمال أدبية وفنية؛ وحرف يدوية وفولكلور ؛ وأصول وراثية وبيولوجية. كما أن الاستراتيجيات تساعد الدول على تحرير هذه الأصول من القيود بطريقة مخططة ومستدامة. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى الدفع بعوامل الابتكار والقدرة التنافسية للمنتجات باستخدام الملكية الفكرية وتمويل منتجاتها وتطوير الشركات المبتكرة الناشئة. وأخيراً وليس أخراً فإن وجود استراتيجية وطنية يعظم المكاسب عن طريق بناء

وتوجيه منظومة كاملة للملكية الفكرية، بما يحقق المواءمة والتكامل بينها وبين المنظومات الاقتصادية التنموية الأخرى للدولة. وتهدف أي استراتيجية للملكية الفكرية إلى:

١- تحسين السياسات التنظيمية للملكية الفكرية.

٢- تطوير البنية التحتية للملكية الفكرية.

٣- تطوير سياسات وإجراءات حماية الملكية الفكرية وإنفاذها.

ومن شأن تبني استراتيجية وطنية فعالة للملكية الفكرية أن يحقق ما يلي:

- توفير المعرفة القانونية في مجال الملكية الفكرية.

- توفير سوق جاذب للاستثمار الخارجي، الأمر الذي يعود بالنفع علي الإقتصاد الوطني.

- تهيئة بيئة تدعم الابتكار والتطوير وتشجّعهما مما يؤدي لزيادة كفاءة المنتجات الوطنية، وبالتالي تشجيع الصناعة المصرية وزيادة الصادرات وتوفير العملة الصعبة.

- تشجيع الباحثين على النظر في إمكانيات استغلال اختراع بهدف زيادة المنافع.

- ضمان الامتثال للقوانين واللوائح الوطنية المطبقة.

مدي إستعداد الدولة المصرية لتبني استراتيجية قومية للملكية الفكرية:

تتوقف الإجابة على هذا التساؤل علي مدى استعداد الدولة لصياغة إستراتيجية وطنية للملكية الفكرية من خلال البحث في العديد من المناحي، بل أننا نحتاج للبحث في كل ما يتعلق بمقومات قيام الدولة من الأساس لما للملكية الفكرية من اتصال مباشر وغير مباشر بكل تلك المقومات، فاستعداد الدولة لتطبيق إستراتيجية للملكية الفكرية يتطلب تكاتف كل الأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية مع توفير الدعم المناسب من القيادة السياسية، بالإضافة إلي مقدار الدعم المادي المتوفر لتطبيق آليات الإستراتيجية علي أرض الواقع. مع أهمية التعاون الدولي وتبادل الخبرات مع الدول الأخرى.

ويتم فيما يلى تناول لأهم المحاور التي ينبغي النظر إليها قبل الوقوف على مدي استعداد الدولة لتطبيق استراتيجية للملكية الفكرية، مع تطبيق ذلك على المجتمع المصري لقياس مدي ما وصلت إليه الدولة المصرية في مجال الملكية الفكرية، حينئذٍ يمكن لنا الإجابة عن هذا السؤال.

المحور الأول
المناخ السياسي ودعم الدولة للملكية الفكرية

تعد الدولة التي تهتم بحماية حقوق الملكية الفكرية من الدول الجاذبة للاستثمار وللتجارة. وتعتبر سوق مناسب للبضائع العالمية، وبالتالي تزدهر فيها التجارة الداخلية والخارجية. كما أن حماية الملكية الفكرية في الدولة والاهتمام بها يساعد على تشجيع الاختراع ومن ثم الابتكار، وبالتالي ازدهار مجال الصناعة في الدولة. كما أن ازدهار مجالي التجارة والصناعة يعتبر حجر أساس الثورة الاقتصادية لأي دولة.

ويأتي صياغة للإستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية متماشيا مع استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، حيث أن وضع استراتيجية وطنية للملكية الفكرية يأتي في إطار تشجيع الابتكار، فضلاً عن أن وجود استراتيجية وطنية للملكية الفكرية يجعل من الدولة بيئة استثمارية جاذبة على مستوى المنطقة، ويساعد في بناء اقتصاد قوي قائم على المعرفة ضمن رؤية ٢٠٣٠. وتقوم أجندة التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ على ثمانية أهداف رئيسية منها مجموعة من الأهداف المتعلقة بالملكية الفكرية.

الهدف الأول
الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته

كفل الدستور المصري جملة من الحقوق الاجتماعية التي تضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين. لذلك تضع الاجندة الوطنية للتنمية المستدامة الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته كهدف أسمى تسعى إلى تحقيقه.

الهدف الثالث
اقتصاد تنافسي ومتنوع

مما لا شك فيه أن الاقتصاد المصري يتسم بالعديد من المقوّمات التي تُمكّنه من الوصول إلى مستهدفاته، فمصر قادرة على تحقيق قفزة نوعية من خلال تعظيم الاستفادة من موقعها الجغرافي المتميّز، وطاقاتها البشرية الهائلة، وهو ما يمثل فرص تنموية واعدة.

الهدف الرابع
المعرفة والابتكار والبحث العلمي

من أجل تنمية احتوائية مستدامة، ومن أجل أجيال مبتكرة تسعى للتنمية المعرفية والتطور المستمر، حرصت الأجندة الوطنية على أن تكون المعرفة والابتكار والبحث العلمي أحد الركائز والمحركات الداعمة لها. واعتبار التدريب التحويلي أحد المحركات الاساسية لتأهيل وتشجيع الابتكار والإبداع بما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية والتأثير ايجابًا على سوق العمل. بالإضافة إلى ربط نتاج البحث العلمي بالأنشطة التنموية حتي يتم تطوير الأساليب الإنتاجية بما ينعكس ايجابًا على تخفيض النفقات، وبالتالي أسعار السلع، ومن ثم رفع معدلات النمو المستدام.

الهدف الثامن
تعزيز الريادة المصرية

تستمد الدولة مكانتها من مجموعة العوامل التي تشكل دورها في المجتمع الدولي، منها الموقع الجغرافي والحضارة وتأثيرها في محيطها الحيوي. بالإضافة إلي العوامل الاقتصادية والجيوسياسية الأخرى. وقد حبا الله مصر بموقع فريد فهي نقطة التقاء القارّات الكبرى قديماً، وهي في قلب العالم العربي ومدخل لقارة أفريقيا. لذا حرصت الأجندة الوطنية على ترابط أهدافها التنموية بالأهداف الدولية من جهة والأجندة الإقليمية من جهة أخرى ولاسيما أجندة أفريقيا ٢٠٦٣.

المحور الثاني
البيئة التشريعية والقانونية

أولاً: على المستوى الداخلي:

الدستور: تضمنت مجموعة من مواد الدستور توجيه العناية لحماية الإبتكار وحماية حقوق الملكية الفكرية، وذلك كما نص المشرع عليه في المواد (٢٣-٦٦-٦٧-٦٩) من دستور ٢٠١٤. وعليه فقد توالت القوانين واللوائح التنفيذية التي ضمت تنظيم حقوق الملكية الفكرية بين طياتها.

أهم القوانين المصرية التي تطرقت لحماية الملكية الفكرية:

١- قانون حماية حق المؤلف المصري رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ والذي تم استبداله بقانون حماية الملكية الفكرية المصري رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢م وقرار رئيس الوزراء رقم ١٣٦٦ لسنة ٢٠٠٣م، وقرار رئيس الوزراء رقم ٤٩٧ لسنة ٢٠٠٥م.

٢- قانون التوقيع الإلكتروني المصري رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤م في المادة الرابعة منه.

٣- قانون الاتصالات المصري رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣م في الفصل الثاني المتعلقين بـ (التراخيص) وفي الباب الرابع المتعلق بـ (إدارة الطيف الترددي وترخيص استخدامه)، ولائحته التنفيذية.

٤- قرار وزير الاتصالات رقم(١٠٧) لسنة ٢٠٠٥م.

٥- قرار وزير الاتصالات رقم (٢٥٨) لسنة ٢٠٠٣م، وقرار وزير الدفاع رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٣م بخصوص أجهزة الاتصالات والمشتقين من قانون الاتصالات رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣م.

٦- قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨م. في المادة الرابعة منه وأيضاً الكتاب الدوري رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٨م بشأن تطبيق أحكام قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية.

ثانياً: الاتفاقيات الدولية:

نظراً للتطور الملموس في مجال الملكية الفكرية على المستوي الدولي، فلا يتوقع أن تنهض دولة ما في هذا المجال دون التنسيق مع الدول والمنظمات الدولية، وما أكثر المعاهدات والاتفاقيات الدولية في ذلك المجال،

والتي تقع تحت مظلة المنظمة العالمية للملكية الفكرية (وايبو) والتي سنتطرق لما انضمت اليه مصر منها:

١-إتفاقية برن للمصنفات الأدبية والفنية ١٨٨٦م وانضمت اليها مصر في ٢ مارس ١٩٧٧م.

٢-إتفاق ستراسبورغ الخاص بالتصنيف الدولي للبراءات، وانضمت اليه مصر في ٨ أكتوبر ١٩٧٤م.

٣-إتفاق مدريد (بشأن بيانات المصدر)، وانضمت اليه مصر في ٥ مارس ١٩٥١م.

٤-إتفاق مدريد (بشأن التسجيل الدولي للعلامات)، وانضمت اليه مصر في ٥ مارس ١٩٥١م.

٥-إتفاق نيس بشأن التصنيف الدولي للسلع والخدمات لأغراض تسجيل العلامات، وانضمت له مصر في ١٨مارس ٢٠٠٥م.

٦-إتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وانضمت اليه مصر في ٢١ يناير ١٩٧٥م.

٧-إتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية، وانضمت اليها مصر في ٥ مارس ١٩٥١م.

٨-إتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية، وانضمت اليها مصر في ٢ مارس ١٩٧٧م.

٩-إتفاقية حماية منتجي الفونوغرامات، وانضمت اليها مصر في ١٥ ديسمبر ١٩٧٧م.

١٠-الإتفاقية الدولية لحماية أصناف النباتات الجديدة، وانضمت اليها مصر في ١ نوفمبر ٢٠١٩م.

١١-بروتوكول اتفاق مدريد، وصدقت عليه مصر في ٣ يونيو ٢٠٠٩م.

١٢-معاهدة التعاون بشأن البراءات، وصدقت عليه مصر في ٦ يونيو ٢٠٠٣م.

١٣-معاهدة قانون العلامات، وانضمت اليها مصر في ٧ يوليو ١٩٩٩م.

١٤-معاهدة نيروبي بشأن حماية الرمز الأوليمبي، وانضمت اليها مصر في ١ سبتمبر ١٩٨٢م.

١٥-معاهدة واشنطن فيما يتعلق بالدوائر المتكاملة، وصدقت عليها مصر في ٢٦ يوليو ١٩٩٠م.

ثالثاً: على مستوي الدول العربية:

- أصدرت جامعة الدول العربية (القانون العربي الاسترشادى لحماية حقوق الملكية الفكرية) في دورتها رقم (٢٨) بتاريخ ٢٧ نوفمبر ٢٠١٢م. وجدير بالذكر أن مصر تحتل المركز الأول بين الدول العربية من حيث عدد الاتفاقيات التي وقعت عليها ويليها دولة المغرب ثم تونس ثم الجزائر ثم لبنان.

- وفي فبراير ٢٠١٦م تم إنشاء لجنة فنية دائمة للملكية الفكرية بالدول العربية (بناءً على قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته ٩٧).

- وأيضاً تم اعتماد البرنامج التنفيذي لمنتدى التعاون العربي الصيني بين ٢٠١٦م - ٢٠١٨م.

المحور الثالث
مؤسسات الملكية الفكرية

أولاً: مكاتب الملكية الفكرية:

وصل عدد مكاتب الملكية الفكرية في مصر إلي (١١) مكتب تابعين لجهات مختلفة وهم حصرياً:

١- مكتب حق المؤلف التابع لوزراة الثقافة.
٢- قطاع شئون الإنتاج الثقافي التابع لوزارة الثقافة.
٣- مكتب قيد التصرفات القانونية التابع لوزارة الثقافة.
٤- الإدارة المركزية للشعب واللجان الثقافية التابع لوزارة الثقافة.
٥- قطاع الفنون التشكيلية التابع لوزارة الثقافة.
٦- مكتب حماية بث المصنفات السمعية والسمعية-بصرية التابع لوزارة الإعلام.
٧- الإدارة العامة للإبداع القانوني والتوثيق بدار الكتب والوثائق القومية.
٨- مكتب حماية الأصناف النباتية الجديدة التابع لوزارة الزراعة.
٩- مكتب حماية حقوق الملكية الفكرية التابع لوزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

١٠- الإدارة العامة للعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية والنماذج الصناعية التابعة لوزارة التموين.

١١- مكتب براءات الاختراع التابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمى.

وبناءً على ذلك فإن الملكية الفكرية تتولاها جهات متعددة تنتمى لكيانات مختلفة، الأمر الذي يجب النظر إليه بعين الاعتبار عند وضع استراتيجية وطنية للملكية الفكرية. فمن البديهى أن عدم وجود أب شرعى لحقوق الملكية الفكرية يصعب معه توفير الحماية اللائقة لها.

ثانياً: المعهد القومي للملكية الفكرية

هو مؤسسة علمية، تعليمية وبحثية وتدريبية، ويمثل الكلية رقم ٢٣ بجامعة حلوان، وذلك وفقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء بتفويض من السيد رئيس الجمهورية رقم (١٧٨٣) لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٧/ ٢٠١٦/٦ بإضافة المعهد القومى للملكية الفكرية لكليات ومعاهد جامعة حلوان.

يعتبر المعهد هو أول مؤسسة تعليمية بحثية على مستوى مصر والشرق الأوسط في الملكية الفكرية يسعى المعهد إلى تقديم برامج أكاديمية ودورات تدريبية واستشارات فنية وإجراء بحوث علمية فى مجال الملكية الفكرية تواكب معايير الجودة العالمية لإعداد كوادر مؤهلة في الملكية الفكرية لخدمة قضايا التنمية المستدامة ونشر ثقافة الملكية الفكرية والشراكة مع المنظمات والمؤسسات العلمية الاقليمية والعالمية المناظرة.

المحور الرابع
جهات إنفاذ القانون

لا يقتصر نجاح أو نفاذ أي قانون على مجرد وضع القانون ما لم يقم على تنفيذه جهات معنية مختصة وتختص بتلقى طلبات التسجيل وتقوم أيضاً بالإشراف على مدي احترام المواطنين والهيئات سواء العامة أو الخاصة للقانون وضمان عدم استغلاله بشكل غير مناسب أو فى غير موضعه. وأخيراً لا بد من وجود نظام قضائى قوي يتولى الفصل فى المنازعات التى تنشأ أثناء العمل بأحكام القانون سواء بين الأفراد أو المؤسسات أو الدولة نفسها. وهنا

يمكن حصر جهات إنفاذ القانون فى ثلاث جهات (مكاتب الملكية الفكرية– دور الأجهزة الرقابية وجهاز الشرطة–دور المحاكم الاقتصادية).

أولاً: مكاتب الملكية الفكرية:

وصل عدد مكاتب الملكية الفكرية فى مصر إلى(١١) مكتب تابعين لجهات ووزارات مختلفة– كما سبق بيانه – وينبغى الإشارة هنا إلى أن دور تلك المكاتب لا يقتصر فقط على الحصر والتسجيل وإنما تشارك باقى الجهات المتصلة بالملكية الفكرية.

ثانياً: دور جهاز الشرطة والأجهزة الرقابية:

من الضروري أن تتواجد جهات رقابية تراقب حسن سير العمل بالقانون المنظم للملكية الفكرية فى مصر وتقوم برصد المخالفات واتخاذ الإجراءات القانونية لوقف تلك المخالفات، وذلك من خلال توفير مكتب خاص بكل وزارة مختصة بالرصد والمتابعة لأي مخالفات أو فى حالة إنشاء هيئة مستقلة للملكية الفكرية فى مصر تلملم شتات حماية الملكية الفكرية. ويمكن أن نري رقابة هيئة الرقابة الإدارية وما لها من اختصاص أصيل فى شئون الملكية الفكرية ضمن مجموعة اختصاصاتها، ومن حيث الجهات التنفيذية فقد رأينا استحداث وزارة الداخلية لإدارة مختصة بالملكية الفكرية تسمى بـ (الإدارة العامة لمباحث المصنفات وحماية حقوق الملكية الفكرية)، وأيضاً تتواجد فى مصر الآن مجموعة من الأجهزة (مثل جهاز حماية المستهلك وجهاز حماية المنافسة وغيرها).

ثالثاً: دور المحاكم (المحاكم الاقتصادية):

سبق أن ذكرنا أن المحاكم الاقتصادية هى المختصة بنظر منازعات الملكية الفكرية، وذلك من خلال قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨.

المحور الخامس
التوعية ونشر ثقافة الملكية الفكرية

تتفاوت شعوب العالم من حيث الوعى الثقافى والتعليمى مما يجعل بعض الدول النامية ومتوسطة التقدم تواجه صعوبة فى نشر الوعى فى بعض المجالات المستحدثة فإن الاهتمام المستحدث بمجال الملكية الفكرية تزامناً مع انتشار التكنولوجيا يُتوقع أن يتطلب بعض الوقت وأنه سيواجه بعض الصعوبات حتى يتم ترسيخه على مستوي دول العالم، وبالأخص فى الدول الأقل تطوراً، مما يستدعى الدول المتطلعة للتحضر والملتحقة حديثاً بركب التقدم –ومنها مصر– أن تتخذ خطوات استثنائية للنهوض بما يعرف بـ"الوعى العام" لنشر ثقافة الملكية الفكرية والتوعية بهذا المجال حتى يتسنى لها توفير بيئة مناسبة يمكن أن يزدهر فيها مجال الملكية الفكرية.

وتحقيق ذلك ليس بالأمر السهل وإنما يتطلب مجهوداً مضاعفاً من خلال إجراءات عديدة منها:

١- تشجيع البحث العلمى من خلال المؤسسات التعليمية سواء بالمدارس أو الجامعات وضرورة اعتبار أن إتاحة المزيد من المعلومات عن مجال الملكية الفكرية يمثل غاية فى حد ذاته.

٢- عقد ندوات وسيمينارات علمية تتاح للعامة لتثمين دور الملكية الفكرية فى تقدم الدول وتبرز دورها فى تحسين الوضع الاقتصادي، والتشجيع على الابتكار والتوعية بخطورة إهمال حقوق الملكية الفكرية.

٣- استهداف الطبقات صغيرة السن بالمجتمع لتجهيز جيل يستطيع استكمال مسيرة النهوض بالملكية الفكرية، وظهر ذلك فى مصر من خلال (مبادرة التوعية الشاملة بالملكية الفكرية بجامعة حلوان).

٤- التنسيق مع ورجال الأعمال وأصحاب المصانع على عقد دورات توعية وورشات عمل للعاملين التابعين لهم باعتبارهم من أكثر المستفيدين من تطبيق نظم الملكية الفكرية فى مصر.

٥- إجراء استقصاءات واستطلاعات للرأي على فترات متفاوتة لجذب انتباه أكبر عدد من المواطنين لمجال الملكية الفكرية وللوقوف على مدي التقدم الذي تم تحقيقه أثناء تلك الفترات.

٦- طرح برامج للتوعية فى الصحافة وسائل الإعلام وعلى المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي لشرح أهمية الملكية الفكرية

والاهتمام بنشر القضايا المتعلقة بهذا الشأن والأحكام الصادرة فيها مما يعظم من أهميتها، مع ضرورة اختيار الشخصيات المناسبة لتقديم ذلك من مسئولين وعلماء ورجال فكر وغيرهم من المشاهير كالفنانين الذين ترتبط أعمالهم بمجال الملكية الفكرية.

٧- تعزيز التعاون مع دول العالم من حيث دعوة خبراء وأكاديميين أجانب لزيادة الثقافة الوطنية المتعلقة بالملكية الفكرية سواء على المستوي الأكاديمى أو الفعلى.

٨- التكاتف بين المؤسسات المدنية والوزارات والمؤسسات التعليمية باستخدام أسلوب التوعية الخلّاقة ونشر الخطط المستقبلية التى ترصدها الدولة للنهوض بمجال الملكية الفكرية مع توضيح الأهداف والصعوبات.

المحور السادس
تعزيز الملكية الفكرية في التجارة والصناعة (الأثر الاقتصادي)

الفوائد المتوقع أن تعود على المجتمع:

من المتوقع أن يحسن نقل الأبحاث الأكاديمية من جودة الحياة بشكل عام من خلال ما يلى:

منتجات وخدمات جديدة - وتلبية الاحتياجات الإنسانية فى مجال الرعاية الصحية والتحديات البيئية وغيرها من المجالات الحيوية - تأسيس أنشطة/أعمال (شركات مبتدئة ومنبثقة) ووظائف جديدة.

الفوائد المتوقع أن تعود على المؤسسات:

بالنسبة للجامعات ومؤسسات البحث العامة، فإن فوائد نقل المعرفة أو التكنولوجيا لا تكون فوائد مالية عادة. فرغم توليدها لعوائد تراخيص فى بعض الأحيان، إلا أن الفوائد الرئيسية غير مباشرة، وينبغى النظر فيها على المدى البعيد. وتشمل هذه الفوائد:

- استقطاب المواهب الرئيسية
- التمويل - فغالبا ما يجذب النقل الناجح للتكنولوجيا تمويلا للأبحاث القادمة.

– تعزيز جودة البرامج البحثية

– الوظائف الجامعية – فقد يسّهل التعاون مع القطاع الصناعى تبادل الخبرات بين الجامعات والشركات وتوظيف الشركات لخريجي هذه الجامعات.

الخاتمة:

يعد الوقوف على استعداد الدولة لإعداد إستراتيجية شاملة للملكية الفكرية من عدمه أمراً صعباً وسؤالاً يحتاج لدراسات عديدة فى عدد من المحاور السابق التطرق لها. وبتطبيق تلك المحاور على مصر ومدي إحرازها لتقدم فيها، فيمكن ملاحظة مدي جدية الدولة فى تشجيع مجال الملكية الفكرية وإحرازها لخطوات فعلية فى ذلك المجال وبالتالى يمكن القول –بحق– ان مصر مستعدة لوضع استراتيجية وطنية للملكية الفكرية ولديها من الامكانات المؤسسية والقانونية التي تؤهلها لتنفيذ هذه الاستراتيجية على أرض الواقع.

قائمة المراجع

١- حسين علاوي خليفة، النظرية الاستراتيجية المعاصرة، دار الحكمة، بغداد، ٢٠١٣.

٢- جمال سلامة علي :كتاب" تحليل العلاقات الدولية.. دراسة في إدارة الصراع الدولي"، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٢.

٣- اتحاد غرف التجارة والصناعة – مركز البحوث والتوثيق، مج ١٥, ع ٥٩، الإمارات، ١٩٩٤.

٤-دور منظمة الوايبو في حماية الملكية الفكرية عبر شبكة الإنترنت : دراسة تطبيقية على الإمارات عام ٢٠٠٨م، غنام، شريف محمد، مجلة الأمن والقانون،أكاديمية شرطة دبي، مج١٨, ع١، ٢٠١٠م.

٥- إصلاح أنظمة حقوق الملكية الفكرية في الدول النامية الانعكاسات والسياسات،علمي،طارق، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، مج ١١, ع ٢، مايو ٢٠٠٤م.

٦- Intellectual Property Strategy, John Palfrey,٢٠١١,October.

٧- Intellectual Property Strategy in Japanese and UK Companies: Patent Licensing Decisions and Learning Opportunities, Robert H.Pitkethly,٢٠٠١,March.

٨- The Evolution of Intellectual Property Strategy in Innovation Ecosystems: Uncovering Complementary and Substitute Appropriability Regimes, Marcus Holgersson, Ove Granstrand, Marcel Bogers, ٢٠١٨, April.